

لا يزوج عن مكانه في رضا عنده ولو اخذ الاقباني بها الى السلطان
 بحسب لالة لا يزوج من عليه ولو ابق من الذي رثه فلا يشي عليه لانه امانة في يده
 وقيل لا يشي له وهو القامح ايضا لانه في معنى البايع من المال وله ولاية الجسد حتى
 يستوفي جسدك البايع من المتري وكذا اذا مات في يدك لما قلنا وان رده التملك
 فلا جعل له كالوصي اذا رده واذا رد الفاضل لصاحب لا يشي له ولو وصل شيئا فلا
 من دلتى كذا في بدل عليه انسان فلا يشي له **كتاب الفقود** لا يفرق
 بين امرئتين امرئتين حتى يتم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد في زوجة
 انه مقدر بوجوه الاقرب والاقرب انه لا يقدر بشي والارفق انه يقدر
 سنة وقال ما لا يخرج اذا مضوا بهين سنة يفرق بينه وبين امرئته ثم
 فعند عدة الوفاة تم تزوج من ثبات في ريث عمر رضي الله عنه فان طلق
 بعد مضي السنة فهو حق بها فان تزوجت فلا سبيل له عليها واما قول علي
 رضي الله عنه في امرة ابليت به فليتمرت حتى تسبعت بوجوه او صبية او طلاق
 تكلموا في المكره وعن محمد بن ابي بكر مكره حرم

ومن دعا اوليعة ينبغي ان يحبه لانه اجابة الدعوة سنة وان كان فيفسق
 بينه فان اجاب فلا بأس به كحضور صلوة الجنان مع النياحة فان قدر على المنع
 عنهم والاي بصير منكر متلذذ به هذا اذ لم يكن مقتدا وان كان مقتدا ولم
 يقدر على منعهم يخرج منه ولو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لا يبرقه حتى لا يفرق
 ودلة المسئلة على ان الملاهي كلها حرم حتى يفرق قبضين وللزوج ان يامر
 امرئته بالصلوة وله ان يضربها اذا تركها وله ان يطلقها وان لم يقدر على الايقاد
 مهرها قالوا ان لعن الله تعالى ومهرها في زمنه خير من ان يطا امرة لا يرضى
 ليس لامرأة ان يخرج الى مجلس العلم بغير اذن زوجها وان كان زوجها عالم است
 منه مما وقعت وان كان جاهلا يستلذ من العالم ثم يعقلها وان امتنع الزوج
 من التسؤل كان لها ان تخرج بغير اذنه لان طلب العلم فريضة فيما يحتاج اليه كسائر
 الفروض ويقدم على حق التزوج فالاول ان لا يخرج بغير اذنه ما لم يقع لها ما لم يزوجها
 نازلة امرة لها اب ومن ليس له من يقوم عليه وزوجها يمنعها عن الخروج
 لتأهوها كان لها ان تقضي وتقطع والدها مؤمنا كان او كافرا فبعضه فبقدم
 على حق الزوجي لان التصرف في حق الوالدين الكافرين جعل له انه شابة خرج الى
 الوليمة والمصيبة وليس لها ذنب لم يكن المولى ان يمنعها ما لم يشع عنها وانها
 للابن

الامر لا يقع الا من عرفت
 من الامم عرفت
 من الامم عرفت
 من الامم عرفت

كتاب الكرهية

وهو من عادة اذ لم يجد نصا قاطعا وقال في الكرهية اطلق لفظ الكرهية
 وفي الحل اذ لم يجد نصا قاطعا قال لا بأس به وعندها المكره اقرب الى الحل
 اي عرفت